

حديث صاحب الجلالة لوكالة «رويتر»

خص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، وكالة «رويتر» بحديث صحفي بنيويورك وذلك غداة مؤتمر قمة مجلس الأمن.

وفيما يلي النص الكامل لهذا الحديث الصحفي.

سؤال :

صاحب الجلالة . . يبدو من خلال بعض الكلمات التي ألقيت بمجلس الأمن بالأمم المتحدة والمناقشات التي دارت بين الدبلوماسيين أن هناك نوعا من الانشغال والتخوف من أن يكون العالم الأول بصدد بسط هيمنته على الأمم المتحدة، كما كان العالم الغربي يشكو في الماضي من هيمنة المعسكر السوفياتي على منظمة الأمم المتحدة.

فهل هناك تخوف في هذا الشأن لدى الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن؟ وكيف يمكن للأمم الغربية أو البلدان الدائمة العضوية تبديد التخوفات المحتملة بخصوص هذا الموضوع؟

جواب جلالة الملك :

فعلا قد يبدو أن هناك بعض التناقضات الجلية، ولنأخذ مثلا مسألة عدد أعضاء مجلس الأمن ، فعندما تقرر أن يكون هذا العدد محصورا في 15 عضوا كان هناك أقل من سبعين بلدا ممثلا بالأمم المتحدة. أما حاليا فهناك أزيد من 160 بلدا وهو ما يمثل نسبة عشرة في المائة تقريبا، وهذا الأمر قد يبدو غير متوازن ، لكن من جهة أخرى إذا ما تم الرفع من عدد أعضاء مجلس الأمن، وما دمنا نسعى أكثر فأكثر لتحقيق الوفاق فقد يكون من الأصعب تحقيق الوفاق بين ثلاثين دولة على تحقيقه بين خمسة عشر. وأعتقد إذن أنه إذا كان من اللازم إعادة تحقيق توازن فإن ذلك لن يتأتى من خلال الزيادة في العدد بقدر ما يتأتى ربما من الوزن الذي سيعطى للبلدان غير الدائمة العضوية وللقيمة التي يرادإضفاؤها على تقدير البلدان المسماة غير منحازة أي تلك التي لا تدخل في خانة البلدان الخمسة التي تتمتع بحق «الفيتو» ؛ ذلك أن حق «الفيتو» كان خطيرا خلال الحرب الباردة، فحق «الفيتو» كان حقا سلبيا ، لأن من يتمتع به لا يصوت بل له حق النقض، وفي الوقت الراهن لا أتصور جدوى هذا المبدأ المعترف به عالميا والمقبول على صعيد الشرعية وصعيد الديمقراطية الدولية وحقوق الجماعات والأفراد في السلام وعدم التعرض للاعتداء، فأنا لا أتصور أن هناك بلدا يسمح لنفسه باستعمال (الفيتو). وأعتقد أن العالم تغير ويتعين علينا أن نتعود على العيش جماعيا في هذا العالم الجديد.

إن الأمر بالنسبة للمغرب يعد تجربة رائعة بالفعل، فالله شاء أن يكون هذا البلد عضوا بمجلس الأمن في الوقت الذي زال فيه عالم وبرز عالم آخر. وإنني لعلى يقين من أن ذلك سيكون على صعيد السلوك الدولي مدرسة كبرى بالنسبة لبلدنا، فهذه هي انطباعاتي الأولية عما حدث في الاجتماع.



سؤال :

هل تظنون أنـه ينبغي فتح نقاش حول إمكانيـة إلغاء حق (الفيتو) الذي تتمتع بـه البلدان دائمة العضوية واستكشاف إمكانية إعادة هيكلة المجلس؟

جواب جلالة الملك :

لا أظن أنـه من الضروري أن يبدأ الحوار حـول هذا الموضـوع ، أما إذا حـدث وانطلق فإنني لا أرى مانعا في أن يبدأ ، وعلى كل حال فقد قامت اليابان على سبيل المثال خلال قمة مجلس الأمن بشرح موقفهـا جيدا من دون أن تعلن عنـه ؛ وتجلى ذلك في قولها على وجـه الخصوص بأنـه يجب أن تستشار البلدان التـي تشارك أكثر مـن غيرها من حيث المسـاهمات المالية بصـورة تلقائية في الشـؤون التي تهم منطقتنـا ، لكن أيضـا في القضايـا الأخـرى التي تقتضي تـدخل الأمم المتحدة. فنحن نعلـم أنه طبقـا للقانون العام كلما كانت هناك اعتهادات كان هناك حق الاطلاع كقاعدة عامة ، وهذه هي الرسالة التي أرادت اليابـان إبلاغها . ولا أعـرف ما هو الـوضـع في أوربا وربما كـانت هناك قوة أخـرى يمكنها أن تطالب يوما ما بنفس الإمتياز ، وكما قلت لكم لا أظن أن هناك ما يدعو لانطلاق النقاش ، لكن إذا ما حدث أن انطلق فإنه لا ينبغي أن نرفضه بل وينبغي أن نقبل به مادمنا نعيش في ظل فترة ترقب .

سؤال :

كيف تقيمـون تطور المفاوضـات حول الشرق الأوسط؟ لقـد قلتم قبل شهر إنكـم لا تعتقدون أن السلام سيتم إقراره خلال فترة حكم شامير بإسرائيل وأنه ربما ينبغي انتظار الجيل القادم؟

جواب جلالة الملك :

لا ، أنا لم أقل إن الأمر مرهون بالجيل القادم ، فذلـك يعني الانتظار طويلا ، وأنا لا أريد بتاتا أن يسود الاعتقـاد بأنني أرغب في مغادرة السيـد شامير للحكم ، بل أكثـر من ذلك فإنه حسب التجـربة التي كانت لنا مع فرنسـا عندما كان بلدنا تحت الحمايـة ، حصلنا دائما مع حكومات اليمين على أفضل النتـائج ، ولم يحدث ذلك قط مع حكـومـات اليسار ، لكن مـا يصح في تلك الحالـة لا يصح في هـذه الحالة ، وأقـول بكل بساطة أن الأطراف المعنيـة اجتمعت بمدريد لأول مـرة ، أنها لم تحقق شيئا مهما ، لكن أعتقد أنه تم تبادل أفكـار ، ومن الأكيد حاليا أننا نجتاز مرحلة جـد صعبة تتمثل في المفاوضات المتعددة الأطراف .

والمغرب يحضر هذه المفاوضات من باب التضـامن بالرغم من أن جدول أعمالها لا يعنيه مباشرة ، فهناك أولا ، مسألة مياه نهر الأردن ونهر الليطاني وتوزيعها . وثـانيا ، مسألة نزع السلاح في المنطقة . وثالثا ، هناك مسألة إقامة العلاقات التجارية والاقتصادية إلخ . .

وكلها مسـائل لا تعنينا مباشرة . . إننـا نحضر هذه المفـاوضات ولا نشارك فيهـا تعبيرا منا عن إرادتنا في الدفع بمسلسل السلام ومساندة إخواننا العرب وتكريس مبدأ التعقل .

إن الأطراف المتفـاوضة قد تصطـدم بعراقيل باعتبـار أنه ستتم مناقشـة شكل التعايش السلمي والدائم بالمنطقة ، لكن ليس هناك لحد الآن وضع خاص بالأراضي المحتلة . هل سنقيم هذه العلاقات المستقبليـة بأراض لازالت محتلـة؟ أم هل سيتـم إرجـاع هـذه الأراضي لأصحـابها؟ ومـادمت لست مفاوضا مباشرا لا يمكنني التدخل في ذلك ، لكن لو كنت مفـاوضا مباشرا لكنت مضطرا لطرح هذه

القضية لأنها تعتبر جوهرية بالنسبة للجميع . ولذلك أقول إننا نجتاز مرحلة صعبة يتعين معها تصور المستقبل بشجاعة وسعة نظر والتغلب على ما يمكن اعتباره أولويات ضرورية .

سؤال : صاحب الجلالة . . لقد قمتم في الماضي بأدوار تتمثل في المساعدة على تحقيق الانفراج مثل الدور الذي قمتم به لإعادة مصر إلى حظيرة منظمة المؤتمر الإسلامي ومثل لقاءاتكم مع زعماء إسرائيليين .

فهل تنوون القيام بمبادرة ما في المستقبل القريب من أجل دفع محادثات السلام إلى الأمام بشكل من الأشكال؟

جواب جلالة الملك :

أظن أنه طالما اعتبرت مساهمتي المتواضعة ضرورية لأنها من قبيل الفضيلة القانونية ـ كما يقول رجال القانون ـ وهي كذلك ؛ لأنه ليس للمغرب أراض محتلة ولاأسرى يمكن مبادلتهم بأسرى ولا يملك ضمانات يمكن أن يقدمها بخصوص الحدود . فنحن على بعد آلاف الكيلومترات من هناك ، فما قمت به كان لابد أن يقوم به أحد ما ، أما الآن فإن كل واحد يعرف رقم هاتف الآخر ولا يمكنني القيام بأي عمل إلا بطلب صريح وجاد من إحدى البلدان العربية أو من إسرائيل نفسها ، لكن أن أقوم بعمل من هذا القبيل من تلقاء نفسي ، فأظن أن من شأنه أن يضر بمسلسل السلام ، اللهم إلا إذا تعلق الأمر بقضية القدس باعتباري رئيسا للجنة القدس وحتى في هذه الحالة ليس بالضرورة ان أقوم بذلك فأنا رئيس لجنة القدس ، لكن القدس تقع جغرافيا في منطقة الشرق الأوسط والمغرب لا يقع في منطقة الشرق الأوسط .

سؤال :

أريد أن أسأل جلالتكم عما إذا كنتم تأملون في أن تقوم إسرائيل بمبادرة من أجل التعبير بوضوح أكثر عن موقفها من مسألة الأراضي المحتلة ، فتصريحات الزعماء الإسرائيليين تذهب غالبا في اتجاه رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة أو التوقف عن بناء المستوطنات .

جواب جلالة الملك :

يتعين على إسرائيل وخاصة بعد اجتماع قمة مجلس الأمن أن ترقى إلى مستوى الإرادة الدولية ، فقد جاء في البيان الختامي لهذا الاجتماع أنه يجب تطبيق القرارين الأمميين رقم 242و 338. إذن ، لقد حدد البيان الختامي أسس العالم الجديد . وأعتقد أنه على إسرائيل أن تنصاع لقرارات الأمم المتحدة لأن الأمر يتعلق بمصداقيتها ولا أقول ببقائها لأن إسرائيل ستبقى . فالأمر يتعلق بالدور الذي تريد أن تنهض به في المنطقة .

وأعتقد أن ذلك لن يتحقق لها بالقوة ، لكن يجب أن تفهم الطبقة السياسية والرأي العام الإسرائيلي أن طول الحدود لم يعد كما كان قبل بضع سنوات . ويجب أن ننظر إلى إسرائيل في شموليتها . وأتمنى صادقا أن يستوعب ذلك المسؤولون الإسرائيليون على اختلاف مستوياتهم .

سؤال :

جلالة الملك . . ماذا تقصدون بقولكم أنه لم يعد لمسألة الحدود نفس الأهمية التي كان لها قبل بضع سنوات؟

جواب جلالة الملك :

أعني بذلك أن كل بلد كبير المساحة ليس لـه بالضرورة إشعاع كبير، فهناك في الـوقت الراهن بلدان صغيرة المساحة، لكن إشعاعها على الصعيد التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والبشري يتعدى حدودها. ولا يمكن أبدا حصر الإمكانيات البشرية الإسرائيلية أو ما أسميه بـ (العبقرية الإسرائيلية) في نطاق ضيق، لأنها غير قابلة لذلك، إذن فليس من الضروري أن يسعى بلد لتوسيع مساحته من خلال الاستيلاء على عدد من الكيلومترات التي ليست له. وعلى كل حال، هذا ما كنت سأقوله لو كنت مسؤولا إسرائيليا مطلعا على تاريخ هذا الشعب وثقافته وقدرته على البقاء.

سؤال :

ما هو تقييمكم لما يجري في الجزائر؟ فهل أنتم منشغلون بالأمر؟

جواب جلالة الملك :

إن كل بلد ينشغل دائما بما يجري عند جاره فقد انشغلنا جدا لما حصل الفراغ الدستوري عندما قدم الرئيس استقالته. ولم يكن هناك من يخلفه بمقتضى الدستور. وقد وجد أصدقاؤنا الجزائريون الوسيلة لملء هذا الفراغ وليس لي أن أدلي برأي دستوري أو قانوني في الموضوع. والمهم بالنسبة لنا هو أن تكون هناك سلطة نتخاطب معها وتلتزم باسم الجزائر وتحكمها.

إن هناك تقلبات، ولكن أين هو البلد الذي لا يعرف تقلبات؟ ونأمل صادقين ألا تطول هذه التقلبات وألا تؤثر بشكل كبير على المستقبل، هذا هو انطباعي العام.

سؤال :

هل شعرتم بإمكانية تطور الوضع في المغرب على نفس الشاكلة؟

جواب جلالة الملك :

إنه سؤال غريب! وأود أن أوضح لماذا لن يحدث مثل ذلك أبدا في المغرب، فالمغرب يأخذ بالنظام الملكي منذ إثني عشر قرنا وهو نظام له أعرافه.

الصحفي : إني أقصد بسؤالي خطر التطرف الديني.

جواب جلالة الملك :

إن الأمر يختلف، لأن الدين عندنا — أولا وقبل كل شيء - محدد في دوره الثقافي والتربوي منذ إثني عشر قرنا مادام أن ما يمتاز به المغرب ويحمله مسؤولية جسيمة كونه دولة عريقة عمرها اثنا عشر قرنا. إضافة إلى ذلك، فإن المغرب يتميز بوحدة المذهب حيث أننا نأخذ بالمذهب المالكي وحده منذ اثني عشر قرنا، وهذا واقع راسخ. ثالثا، إن ملك المغرب هو في نفس الوقت أمير المؤمنين؛ إلا أن ذلك لا يعني أننا لم نعان من حمى التطرف الديني خلال الأثني عشر قرنا الماضية. لقد عرفنا التطرف الديني، وهذا يؤكد حيوية الكيان المغربي، لكن في كل مرة يحدث ذلك كانت الأمور ترجع إلى نصابها بفضل سلامة العقيدة والسلطة الدنيوية. إنني لا أنفي وجود أشخاص في المغرب ملتحين ويلبسون الزي التقليدي لكنهم لا يبالغون في ذلك؛ إلا أن هؤلاء الأشخاص لم يحدثوا لحد الآن أي مشكل يذكر على مستوى ما يسمى بالأصولية.

سؤال : لقد عشت في باكستان لمدة ثلاث سنوات. وأريد أن أعرف حقيقة ما جرى في الجزائر أو

بالأحرى أريد أن أتكلم على مستوى أعم لأستفسر عن الأسباب التي تـدفع بالأصولية إلى الظهور. فقد شهدت باكستان أحداثا مشابهة لتلك التي وقعت في الجزائر وإيران . فكيف تبرز مثل هذه الظاهرة الى الوجود؟

جواب صاحب الجلالة : كما تعلمون يأخذ الناس في بـاكستان بمذهب أغاخان الشيعي . وهنا أفتح قوسين لأقول أن هناك حـوالي ثلاثة وتسعين فرقة شيعية وأن شيعة البـاكستان هم من أكثر هذه الفرق اعتدالا . والشيء الـذي لا أفهمه هو التحول الذي بـدأت تعرفه هذه الفـرقة . ولا أدري ما إذا كنتم قد لاحظتم ذلك أم لا ، فقد بـدأت هذه الفرقة تجنح إلى التطرف . واذا أردنا أن نـدرس الظاهرة من منظور المؤرخ أعتقد أن حـرب أفغانستان ساهمت كثيرا في دفع شيعة البـاكستان الى التطرف ، لأن الحرب أخـذت طابعـا دينيا ضـد السـوفيات الـذين يعتبرهم المسلمـون كفارا علما بأن لينين وكـارل ماركس ملحدان بالنسبة لنا .

وهـذا الجانب الديني أي الإيمان إلى جـانب البندقيـة هو الـذي كان في رأيي السبب في التحـول الذي طبع تصرفات شيعـة باكستان . هذا هـو الشرح الذي يمكن أن أعطيه لهذه الظاهـرة وقد يكون شرحا مجانبـا للصواب . ولكن كلمة المجـاهدين كانـت على لسان جميع الباكستـانيين لأنها كانت هي السند .

سؤال : أود أن أطرح عليكم سؤالا ذا طابع عـام . فما هي الظروف التي تفضي إلى ظهور التطرف الديني؟

جواب صاحب الجلالة : إنه سؤال عام وفي غـاية الأهمية ، ولكنه متشعب . إن التطرف الديني ظاهـرة سوسيولـوجية ولا أقول اجتماعية بل سـوسيولوجيـة تتطلب خليطا من العوامل الاقتصـادية والسياسيـة وحتى الثورية إلى حد مـا . فهناك متطرفـون في الديانة اليهـودية وفي الديانـة المسيحية وفي الإسلام . ولكن لماذا يجري الحديث الآن عن التطـرف في الإسلام وحـده وليس في الديانـات الأخرى . أولا بـالنسبـة للمسيحية هنـاك الآن العلمانيـة وهي إن لم تكن ذات طـابع رسمي في كل مكـان فهي معترف بها في جميع البلدان الأوروبية وغير الأوروبية .

ففي البلدان المسيحية سواء أكـانت بروتستانية أو كاثوليكية أو غيرها لم يعـد هناك وجود لدين الـدولـة . إذن فهذه الظـاهـرة تظهـر بشكل محدود جـدا في الكثير من هذه البلـدان . وعلى كل حـال ، فالـدليل هو أن البابـا الحالي وسلفيه عملوا على إقامـة العديد من المجـامع الدينية ، الفـاتكان الأول والفاتكان الثاني محاولة لجعل الجميع يسيرون على نفس النهج نوعا ما .

كما أن لليهودية متطرفوها ونلمس هذا التطـرف في الأحزاب اليمينية المتطرفة المسماة بالأحزاب الدينية في الكنيست . ولكن هذه الظاهرة لا تتجاوز هذا الإطار الضيق . فهذه الأحزاب ليس لها تأثير على اليهود المنتشرين في العالم .

أما فيما يخص المسلمين ، فأولا يصل عددهم إلى مليار ومائتي مليون مسلم وهذا عدد هائل وهـم من مختلف الأجناس ويوجدون في كافة البلدان .

والمسلم لا يقبل العيش خارج إطار دينه ، ذلك لأن ديننا وحياتنـا اليومية أمران متلازمان . وهنا بالذات تتدخل الظاهرة السوسيولوجية .

فبالنظـر من حيث التقدم في مجال التعليم والتطـور العلمي والمستوى الاقتصادي ستجـدون إما

بلدانا تتحلى بالتسامح ومتفتحة على الخارج وتقبل الحوار وتبادل الأفكار ؛ وإما مجتمعا منغلقا على نفسه إن كان المستوى التعليمي ضعيفا . وهذا ينتج عنه عدم التسامح وانعدام الحوار ونوع من التعصب . وسيكون من الصعب أن نحدثكم عن التطرف والأصولية لأن الأمر يتطلب الكثير من الوقت . ولعلكم قد فهمتم .

الصحافي : تماما

جلالة الملك : إلا أن العرب لا يشكلون من مجموع هذا المليار ومائتي مليون مسلم إلا مائتي مليون . وهؤلاء يقرأون القرآن بلغتهم والآخرون لابد لهم من مترجمين . وكأن الأمر يشبه ممن يؤدي الصلاة باللاتينية أو بلغة التوراة المقدسة . فلا يترجم إلا من هو على دراية باللغة .

سؤال : هل هناك تاريخ محدد لإجراء الاستفتاء في الصحراء؟

جواب جلالة الملك :

آمل أن يتم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن لأسباب عديدة . أولا إننا نريد أن نطوي هذا الملف ، وثانيا أريد تنظيم انتخابات تشريعية في المغرب في أقرب الآجال لأنه مر وقت طويل على إجراء الانتخابات الأخيرة .

وفي غضون ذلك بلغت فئة واسعة من الشباب السن القانونية لكي تكون ناخبة ومنتخبة ، ونحن لا تفصلنا عن سنة ألفين إلا ثمانية أعوام .

وأريد أن نطل على سنة ألفين بإجراء انتخابات ستعطي دما جديدا للمغرب . فالمنافسة والليبرالية والفلاحة المكثفة والتشغيل كلها تتطلب دما جديدا ونظرة جديدة ؛ لا سيما وأن رجال هذه المرحلة متوفرون بالمغرب وأعمارهم تتراوح ما بين 28 و35 سنة فهم لم ينتخبوا في الانتخابات الأخيرة لأنهم لم يكونوا قد بلغوا بعد السن القانونية .

ولهذا السبب ، فإن الفريق المسير سواء في الإدارة أو في البرلمان يتطلب تجديدا مستمرا ، لأن السلطة تستنزف والمسؤولية تقتضي خلقا مستمرا ، ولهذا السبب بالذات أتمنى أن نطوي ملف هذا الاستفتاء لأنه يرهن الحياة العامة السياسية المغربية . وإذا كنتم تريدون الانتقال للحديث « عن الشؤون المحلية » فهذا أحسن مدخل لذلك .

سؤال : صاحب الجلالة إنكم لا تقصدون بأن الانتخابات لن تجرى قبل سنة 2000، أن هذا ليس قصدكم؟

جواب جلالة الملك : لا ، لقد قلت بأننا على بعد ثماني سنوات من سنة **2000**، ويجب أن نغير الفريق الحالي، فلا يفصلنا عن سنة **2000** إلا ثماني سنوات وهي مدة وجيزة جدا .

سؤال : هل يتعين إجراء الاستفتاء في الصحراء قبل الانتخابات التشريعية؟

جواب جلالة الملك : نعم ، لأننا نوجد في الصحراء ويمكنني أن أنظم الانتخابات في المغرب وفي الصحراء الآن ، لكن ذلك لن ينظر إليه بعين الرضى على الصعيد الدولي . سيقال إن ملك المغرب دعا إلى إجراء الاستفتاء حول مستقبل الصحراء وها هو ينظم انتخابات بالصحراء . إن ذلك أمر غير ممكن . ومن ناحية أخرى لا أريد تنظيم الانتخابات فقط في المغرب دون الأقاليم الصحراوية لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف بأن الصحراء ليست مغربية ، إذن فأنا ملزم بالاستفتاء .

سؤال : هل تعتزمون جعل الدرهم المغربي قابلا للتحويل سنة 1993؟

جواب جلالة الملك : لقد كان نبأ توقيع اتفاق بين المغرب وصندوق النقد الدولي مساء أمس مفاجأة سارة جدا بالنسبة لي لا سيما وقد تمت الموافقة عليه بالإجماع . ولكون البلاغ الذي صدر بعد ذلك أشاد كثيرا ببلدي ، ولكن لا ينبغي لنا أن نركن للراحة بعد هذه الفرحة . فيجب أن نبرهن عن أننا جديرون بهذه الإشادة . وهذا مجهود يجب أن نواصله على كل حال .

من المؤكد أنني أحرص دائما على أن يصبح الدرهم قابلا للتحويل في نهاية هذه السنة ، ولكن يجب أن نوضح الأمور . إن الأمر الأساسي بالنسبة لنا هو أن تكون قابلية التحويل هذه أولا وقبل كل شيء عربون ثقة ومصداقية . ولهذا ـــ وكما قلت لكم قبل قليل ـ فإن ذلك يتطلب من المغرب التوفر على الرجل الاقتصادي للقرن المقبل على المستوى المالي وعلى المستوى البنكي وعلى مستوى التأمينات وعلى مستوى الاستثمارات وعلى مستوى التنمية الفلاحية وعلى مستوى تدبير تشغيل الإنسان .

سؤال : ترددت أخبار تتعلق باتصالات أجرتها حكومتكم مع البوليساريو في بروكسيل . ويتعلق الأمر ببيان على ما أعتقد . فهل هذا صحيح؟

جواب صاحب الجلالة :

فيما يخص الاتصالات مع «البوليساريو» فنحن نجريها كل يوم ليس على المستوى الرسمي ، ولكن على مستويات أخرى . فهل تعلمون أن الهاتف مباشر يربط بين تندوف والعيون وأكادير والرباط .

فالصحراويون المقيمون بالمغرب يتصلون يوميا بتندوف ليقولوا لأصدقائهم ماذا تنتظرون للعودة إلى دياركم . إننا بخير ونعيش عيشة هنيئة إذ نتوفر على كل ما نحتاجه من طعام وماء شروب وكهرباء وغيرها .

فالاتصالات الهاتفية أمر مألوف . وكما قال تشرشل في بداية الحرب العالمية الثانية بأن هذه الحرب «غريبة» فإن مشكل الصحراء مشكل غريب نوعا ما .

سؤال : فيما يخص تنظيم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن . هل تعتقدون أن العملية ستجرى وستنتهي بعد شهر أم ثلاثة أشهر أم في نهاية السنة .

جواب جلالة الملك :

لقد قدم الأمين العام السيد ديكويار تقريره يوم **31** دجنبر **1991** . وقد تمت الموافقة على التقرير وبالأخص على الآجال والمواعيد التي تضمنها . وإذا ما نحن انكببنا على مشكل لوائح أولئك الذين سيصوتون . و هذا هو المشكل الأساسي ، وإذا ما نحن تمكنا من تسويته ، وأعتقد أننا سنسويه في أجل أقصاه ماي أو يونيو ستحل المسألة .

سؤال : هل سيتم إجراء الاستفتاء قبل ماي أو يونيو؟

جواب جلالة الملك :

يمكن أن نجريه حوالي شهر ماي أو يونيو . قبل فصل الصيف .

سؤال : لم يبق لي إلا سؤال ذو طبيعة إدارية ، ماهو الوقت اللازم بعد الاستفتاء لتنظيم انتخابات تشريعية؟



جواب جلالة الملك :

يجب قبل كل شيء مراجعة اللـوائح الانتخابية وتحيينها لأن اللوائح الإنتحـابية في تشريعنا تجدد تلقائيـا ، لكن الأشخاص لا يولـون دائما المسألة مـا تستحقه من اهتمام ولا يسجلون أنفسهـم في هذه اللوائح عندما يبلغـون السن القانوني ، فيجب إذن إعداد اللوائح الانتخابية . كما أنـه منذ الانتخابات الأخيرة تم إحداث عدد لا يستهان به من الجماعات والبلديات ، إضافة إلى ذلك عرفت المدن توسعا . كل ذلك يفرض إذن القيام بتقسيم انتخابي مغاير .

ولكن إذا نظم الاستفتاء خلال شهر ماي أو يونيو فإنه سيكـون بإمكاننا التوفر على برلمان جديد خلال افتتـاح الدورة البرلمانية لشهـر أكتوبر . فمن الآن سننكب على الإعـداد للانتخابـات التشريعية المقبلة على مستـوى اللوائح الانتخـابية . فبهذه الطـريقة ومباشرة بعـد الاستفتاء سننظم الانتخـابات خلال الصيف وسنكون مستعدين لأكتوبر بالبرلمان الجديد إن شاء الله .

26رجب1412هـ فاتح فبراير 1992م